على رأسها الاتحاد الجمركي والتشريعات الاقتصادية
الحكومة تكلّف وزراءها بتنفيذ قرارات قمة «التعاون» وتشكيل اللجان اللازمة لتطبيقها

رشيد الفعم

ترجم مجلس الوزراء ما خرجت به أعمال الدورة السادسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عقد في العاصمة الرياض منتصف الشهر الجاري عبر تكليف الوزراء متابعة تنفيذ قرارات القمة الخليجية المتعلقة بالاقتصاد والأمن وغيرها.
وأشار مصدر حكومي لـ «الأنباء» الى ان مجلس الوزراء طالب الوزراء كل حسب اختصاصه بترجمة البيان عبر خطوات تنفيذية تطبيقا لميثاق مجلس التعاون.
وبين ان على رأس تلك الأمور دراسة الخطوات وما تبقى من متطلبات الاتحاد الجمركي الخليجي التي نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس.
واضاف «هناك قوانين اخرى طلب مجلس الوزراء من الوزراء المعنيين تشكيل اللجان المناسبة لها كالسوق الخليجية المشتركة والتشريعات الاقتصادية التي تساعد على تقريب وتوحيد البيئة القانونية في دول مجلس التعاون».
وأكد المصدر ان ذلك يأتي تأكيدا بالتزام الكويت بالعمل الخليجي ولكي لا تبقى القرارات الخليجية غير منفذة.. والكويت هي أكثر الدول الخليجية التزاما بتنفيذ القرارات بشهادة أمانة مجلس التعاون.

«الأولويات» تجتمع مع الوزراء تباعاً لمتابعة تنفيذ القوانين المحالة للحكومة

د.يوسف الزلزلة

احمد لاري

كشف رئيس لجنة الاولويات البرلمانية النائب د.يوسف الزلزلة ان البعض القليل من الوزراء تقاعس عن تسليم ما طلب منه حول اسباب تأخر تنفيذ قوانين صادرة وتأخر اصدار لوائحها التنفيذية وتقديم الجداول التنفيذية الكفيلة بتنفيذ احكام القوانين المعطلة وسيكتب ذلك في تقرير اللجنة ليتخذ المجلس اجراءاته في حق هؤلاء الوزراء.
وقال د.الزلزلة: غدا ستجتمع اللجنة مع كل من وزير الصحة ووزيرة الشؤون ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء بالوكالة ووزير العدل لمناقشة الاسباب، وايضا ستجتمع يوم الاحد بعد المقبل مع كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع ووزير المواصلات ووزير الاشغال ووزير النفط وسيقدم التقرير لمجلس الامة لمناقشته في احدى جلساته المقبلة.
من جانبه، قال مقرر لجنة الاولويات البرلمانية النائب احمد لاري انه بناء على المهلة التي انتهت في 17 الجاري والممنوحة لتقديم الوزارات المعنية تقارير حول متابعة تنفيذها لعدد من القوانين، فقد وصلت اللجنة ردودا من وزارة الاشغال والمالية والداخلية، مشيرا الى ان هناك اجتماعان مع الوزارات المعنية، الاول سيكون يوم غد الساعة 10 صباحا. واوضح لاري ان الوزراء الذين ستجتمع معهم لجنة الاولويات هم المالية وسيكون الاجتماع الساعة 10 صباحا، والتجارة الساعة 11 صباحا، ووزير الصحة الساعة 12 ظهرا، ووزيري العدل والكهرباء الساعة الواحدة ظهرا. واشار لاري الى ان الاجتماع الثاني سيكون يوم الاحد 27 الجاري بحيث يكون الاجتماع مع وزراء الداخلية والمواصلات والتربية والشؤون والاسكان. بعد ذلك ستعقد اللجنة تقريرها بناء على تكليف مكتب المجلس لها لتحديد موعد المناقشة في المجلس.

دشتي: مجالس إدارات الشركات النفطية وضعها غير قانوني وعلى الوزير الإسراع في إصلاحها

د.عبدالحميد دشتي

طالب النائب د.عبدالحميد دشتي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح بضرورة الإسراع في تعديل الوضع القانوني لمجالس ادارة الشركات النفطية، داعيا في الوقت ذاته الى ضرورة اتخاذ قرار حاسم في شأن من تجاوزت خدمتهم 35 عاما ولا يريدون ترك مناصبهم للميزات المالية التي يتمتعون بها. وتساءل النائب دشتي في تصريح صحافي: أين انت معالي الوزير من مجالس إدارة الشركات النفطية التي انتهت صلاحيتهم من مدة وحتى الآن لم يتم التجديد لهم أو تعديل وضعهم حيث وضعهم بهذه الحالة غير قانوني وهو أمر لا يستقيم وان كان معالي الوزير يستقيم عندك فهذا شيء ثان؟!
واستغرب النائب دشتي عدم اتخاذ الوزير لأي قرار بشأن القياديين ممن امضوا أكثر من 35 سنة في الخدمة ، متسائلا: ما موقفكم معالي الوزير من هؤلاء ممن لا يريدون ترك القطاع إلا وفي جيوبهم باكج من نصف مليون دينار بالاضافة الى مبلغ نصف مليون دينار مكافأة نهاية الخدمة؟ فهل هذا الامر فيه تحقيق نوع من العدالة والمساواة خاصة مع من خرجوا بعد تاريخ 1 أكتوبر 2013 والذين لم يتحصلوا تلك الميزات والمكافآت.
واختتم النائب دشتي حديثه مذكرا الوزير الصالح بأنه إذا تم إعطاء هؤلاء تلك الميزات المالية فإن عليك انتظار رفع قضايا من جميع الذين خرجوا سابقا بدون هذه الميزات، فالقاعدة تقول ان الجميع سواسية امام القانون.

.. ودشتي لتعديل قانون العمالة المنزلية

قدم النائب د.عبدالحميد دشتي اقتراحا جاء فيه: نتقدم بالاقتراح بتعديل فقرة 3 من المادة 2 من القانون في شأن العمالة المنزلية رقم 68 لسنة 2015. وجاء في اقتراحه:
مادة اولى: تعدل الفقرة 3 من المادة 2 من القانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية على ان تكون كالتالي: ان يكون لائقا صحيا، بألا تكون لديه اعاقة تعجزه عن العمل.
مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.
المادة الثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ احكام هذا القانون.
وجاءت المذكرة الايضاحية للقانون بما يلي: تضمنت الفقرة 3 من المادة 2 من القانون رقم 68 لسنة 2015 اشتراط الحصول على شهادة الثانوية العامة للحصول على ترخيص مزاولة مهنة استقدام العمالة المنزلية من الخارج، وهو شرط يمثل اخلالا بمبدأ المساواة والعدل والحرية وتكافؤ الفرص للمواطنين المنصوص عليها في المواد 7 و8 و29 من الدستور.
طبيعة عمل هذه المكاتب لا يستلزم الحصول على مؤهل لممارستها، فهو مجرد نشاط تجاري يمارس طبقا لقواعد اقتصاد السوق الحر، مما يكون معه تقييد هذا النشاط باشتراط الحصول على شهادة الثانوية العامة امرا ينافي قواعد العدالة والمساواة خاصة لمن اكتسبوا مراكز قانونية مستقرة على مدى سنوات عديدة.
حيث ان حق العمل واختيار نوعه لا يجوز المساس به او تقييده بأي قيد ما لم يستنهض لذلك توافر ضرورة اجتماعية تجيز ايراد التنظيم والترشيد لهذا الحق وفاء لاداء دوره الاجتماعي.

العمر: برنامج تدريبي لـ «البدون» على الوظائف

جمال العمر

قال النائب جمال العمر: نظرا لحجم وحساسية ملف محددي الجنسية لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:
نص الاقتراح: يعد مشروع تأهيل غير محددي الجنسية لسوق العمل أو ما يطلق عليهم فئة البدون يعد من الملفات الشائكة والذي يتولى إدارته الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير شرعية، لذلك فإن مشروع الاقتراح هو انشاء مركز يتولى استقبال وتصنيف طلبات خريجي هذه الفئة سواء من حملة الشهادة الثانوية العامة أو ما دونها وايضا حملة الشهادات الجامعية كبداية، ويتم عمل برنامج تدريبي لهم في جميع المجالات التي يحتاجها السوق المحلي وبذلك يتم احلالهم مكان العمالة الوافدة تدريجيا وتكون هذه الدورات على سبيل المثال.
دورات ميكانيكية (سيارات) - نجارة وديكور - حدادة وبناء بجميع انواعه - فنيين بالمصانع - وكتبة - وموظفي استقبال - ومدخلي بيانات - إلى آخره من المهن التي يحتاج إليها سوق العمل الكويتي، والتي أصبح الاعتماد الكلي فيها على الوافدين فقط ويتم ذلك بتعيينهم بجانب العمالة الوافدة بمختلف جنسياتها والاستفادة من خبراتهم وطاقاتهم قدر الامكان والقدرة على الاحلال التدريجي للعمالة الوافدة. كما انه من الممكن توجيه البعض من فئة غير محددي الجنسية الى تخصصات الزراعة والثروة الحيوانية وذلك لتشغيلهم بالمزارع الموجودة بمنطقة الوفرة والعبدلي وذلك للمساهمة في الانتاج الزراعي والحيواني أو بما يسمى بالأمن الغذائي. وهذا الاقتراح هدفه الاساسي الاستفادة من تكدس طاقات الشباب غير محددي الجنسية الموجودين بالدولة لتكون استفادة ايجابية وكذلك الاستفادة من المبالغ التي تم صرفها على مدار سنوات التعليم السابقة.

مطيع يشيد بالإعلان عن تشكيل التحالف العسكري الإسلامي

د.أحمد مطيع

أشاد النائب د.أحمد مطيع الإسلام وان البلدان الإسلامية قاطبة تضررت من الإرهاب كما تضررت منه باقي دول العالم.
وبدوره ثمن النائب د.أحمد مطيع التحالف قائلا ان الكويت تضررت من العمليات الإرهابية على مدى أعوام مضت كما هو الحال في الدول الأخرى، والكويت دائما وأبدا لن تتوانى في المشاركة مع أي تحالف عربي أو إسلامي أو حتى عالمي ما دام أنه يصب في صالح الأمن والاستقرار العالمي.
العازمي باعلان التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب تحت قيادة الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية ويضم 34 دولة إسلامية منها الكويت.
وقال مطيع ان هذه الخطوة تأتي بعد نجاح التحالف العربي الذي يقود عملية عاصفة الحزم للقضاء على الجماعات الإرهابية المتمردة في اليمن لتؤكد أن الحرب على الإرهاب ليست عربية فقط انما هي من صميم مبادئ

الغانم يهنئ نظيريه في دولة قطر وجمهورية النيجر بالأعياد الوطنية

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة الى رئيس مجلس الشورى في دولة قطر الشقيقة محمد بن مبارك الخليفي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.
كما بعث الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية النيجر أمادو ساليفو بمناسبة العيد الوطني لبلده.

عبدالله يطلب بيانات عن التعليم النوعي

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى جاء فيه: بشأن طلب بيانات وتوضيحات عن التعليم النوعي التابعة لوزارة التربية الخاص بمدرسة السلوك التوحدي وفي مدرسة الأمل وتأهيل الأمل ومدرسة النور لتعليم المكفوفين ومدرسة الوفاء ومدرسة الرجاء.
لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:
1 - كشف بعدد تلاميذ مدرسة السلوك التوحدي بنين، من الكويتيين والوافدين، وكم عدد المعلمين فيها؟ وهل يطبق نظام التعليم فيها حسب خطة التعليم الفردي والتي تحتاج إلى معلمين اثنين لكل طالب؟ إذا كانت الإجابة بالنفي - يرجى تسبيب ذلك؟ وهل يتناسب البناء التربوي لمدرسة السلوك التوحدي مع الكثافة الطلابية الموجودة حاليا؟
2 - كيف يتم قبول طلاب المرحلة الابتدائية في مدرسة الأمل وتأهيل الأمل بنين (طلاب ذوي الإعاقة السمعية) دون معرفتهم بلغة الإشارة؟
3 - ما مدى صحة وجود بعض معلمي مدرسة الأمل وتأهيل الأمل للطلاب الصم لا يتقنون لغة الإشارة؟ مع تزويدي بكشف بأسماء أساتذة لغة الإشارة بمدرسة الأمل وتأهيل الأمل يتضمن الشهادات العلمية والخبرة العملية لكل منهم على حدة.
4 - هل يوجد رؤساء أقسام بمدرسة الأمل وتأهيل الأمل لا يتقنون لغة الإشارة أو غير حاصلين على لغة الإشارة ويقومون بتقييم أداء معلمي لغة الإشارة؟ إذا كانت الإجابة بنعم - يرجى تزويدي بأسماء رؤساء الأقسام ومؤهلاتهم العلمية وخبرتهم العملية وتوضيح كيفية تقييمهم لمعلمي لغة الإشارة وهم لا يتقنونها.
5 - تزويدي باسم مدير مدرسة الأمل وتأهيل الأمل للطلاب ذوي الإعاقة السمعية المشتركة متوسط وثانوي متضمنا شهادته العلمية وخبرته العملية وتدرجه الوظيفي، وفي حال كان لا يتقن لغة الإشارة توضيح أسباب تعيينه بهذا المركز الوظيفي.
6 - ما السبب خلف اختيار معلمين من خارج مدرسة النور لتعليم المكفوفين لمساعدة الطلاب في كتابة الاختبارات الفصلية، علما بأن الطالب المكفوف قادر على الإجابة عن هذه الاختبارات بجهاز البرايل (بيركنز)؟
7 - ما الآلية التي تم بها عمل الاختبارات التحصيلية لاختبار طالبات في مدرسة الوفاء بنات للإعاقة الذهنية (الداون سيندروم)؟
8 - هل قام مدير مدرسة الوفاء بنين بفتح صفوف تعليم أكاديمي لطالبات مدرسة الوفاء بينما رفض فتح صفوف تعليم أكاديمي للبنين؟ إذا كانت الإجابة بنعم - يرجى تسبيب ذلك، وهل طالبات وطلاب مدرسة الأمل مصنفون كقابلين للتدريب أو للتعليم؟ فإذا كانوا مصنفين للتدريب، فما الداعي إلى فتح صفوف تعليم أكاديمي للطالبات؟
9 - ما الأسس والحاجات والأسباب التي على أساسها تم الاستعانة وإصدار قرار بالتكليف الجزئي لأحد المعلمين الذي يشغل منصب المدير المساعد لمدرسة الأمل وتأهيل الأمل في مكتب وكيل الوزارة للتعليم النوعي بالإنابة للسنة الثانية؟
10 - تزويدي بكشف يتضمن اسم مديرة مدرسة الوفاء للبنات ومؤهلاتها العلمية وخبرتها العملية بالإضافة إلى تحديد الإدارات الأخرى التي عملت فيها وانتقلت إليها حتى وحتى تعيينها مديرة مدرسة الوفاء للبنات.
11 - ما مدى صحة نقل معلمة تتقن لغة الإشارة للعمل كرئيسة قسم بمدرسة الوفاء المختصة بالإعاقة الذهنية (الداون سيندوم)؟ إذا كانت الإجابة بنعم - فيرجى توضيح الأسباب والفائدة المرجوة من وراء ذلك على القسم التي تتبعه وما الحاجة إليها للعمل كرئيسة قسم في تخصص إعاقة لا تتقنه وحرمان مدرسة الأمل وتأهيل الأمل من الاستفادة من معلمة تتقن لغة الإشارة رغم وجود نقص شديد بهذا التخصص.
12 - ما قانونية رفض توجيه رياض الأطفال بالعمل، والتوجيه فقط على مدارس الوفاء بنين وبنات ومدارس السلوك التوحدي؟
13 - ما صحة عدم مناسبة الاختبارات التحصيلية المطبقة في مدرسة الرجاء المشتركة بنين وعدم تطابقها مع طبيعة الإعاقات لديهم؟
14 - ما آلية عمل لجان اختبارات الطلبة في مدرسة الرجاء المشتركة بنين، وفي عملية اختيار معلمين مساعدين للطلاب في كتابة الاختبارات عنهم، وكم لجنة داخلية للاختبارات تشكل لهذا الغرض، ومنذ متى يتم اتباع هذه الآلية؟

د.خليل عبدالله

نوه بجهود العاملين في تحقيق هذا الإنجاز
الهيفي يشيد باختيار الأنظمة البرلمانية المتكاملة لوزارة «الأمة» في البوابة الرسمية للدولة

د.أحمد الهيفي

مناور الهدبة

قال وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات د.أحمد براك الهيفي: ان وضع الأنظمة البرلمانية المتكاملة لوزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة ضمن البوابة الإلكترونية للكويت هو إنجاز نوعي للوزارة وفي الوقت نفسه يحملها مسؤولية كبيرة في تقديم خدمة نوعية من البيانات والمعلومات البرلمانية تواكب ما تقدمه البوابة الإلكترونية الرسمية للدولة والتي تمثل مرجعا معلوماتيا للمواطنين والمقيمين والجهات الحكومية والزائرين للحصول على المعلومات على مدار الساعة، والتعرف على النظم والقوانين المتعلقة بالكويت.
وأعرب وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات د.أحمد الهيفي عن سعادته بهذا الاختيار كونه يتوج جهود جميع العاملين في الوزارة من قيادات وموظفين وعلى رأسهم وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير، مشيرا إلى جهود إدارة مركز نظم المعلومات ومديرها مناور سعد الهدبة والعاملين معه، لافتا إلى ان مشروع الأنظمة البرلمانية المتكاملة ومشروع موقع الوزارة الإلكتروني لمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة تم إنجازهما وتطويرهما وصيانتهما بجهود أبناء الوزارة وخبراتهم الفنية العالية.
وأوضح د.الهيفي ان وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة دشنت منذ سنوات موقعها على شبكة الإنترنت العالمية متضمنا نظاما آليا يختص بتغطية جميع أعمال مجلس الأمة وهذه الآلية تضمن مساعدة الوزراء والأعضاء والمواطنين في الاطلاع على سير عمل مجلس الأمة وأهم ما يدور فيه إضافة إلى إبراز إنجازات المجلس وإتاحة المعلومات البرلمانية لمتخذي القرار والباحثين والاستفادة من خدمات تكنولوجيا المعلومات للوصول إلى المعلومة ومواكبة منظومة الحكومة الإلكترونية وإعداد كوادر ذات قدرات عالية على الاستجابة لمهمة تحليل المعلومات وزيادة قدراتهم التحليلية والبحثية اللازمة.
ومضي د.الهيفي قائلا: ان هذا الإنجاز يأتي تكريسا لدور مكتب وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة كحلقة وصل بين الحكومة ومجلس الأمة والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عبر آليات متعددة أهمها المتابعة الآلية لكل الأعمال البرلمانية وتوفير محتوى معلوماتي متكامل عن كل الأعمال ذات الصلة، وكذلك سعي الوزارة لتتوافق أعمالها مع الخطة الإنمائية للدولة والمساهمة في تحقيق هدف تبسيط الإجراءات واستكمال منظومة الحكومة الإلكترونية.
وجاء هذا الإنجاز الأخير لمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ليستكمل إنجازات سابقة، حيث سبق لجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات اختيار مشروعي الموقع الإلكتروني والأنظمة البرلمانية المتكاملة لوزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة من بين وزارات الدولة والجهات والشركات الحكومية لتمثيل الكويت في مسابقة الأمم المتحدة (2014 wsis) قسم البيانات المفتوحة وجائزة الحكومة الإلكترونية الثالثة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تم ترشيحهما لمسابقة فئة أفضل خدمة حكومية - حكومية مشتركة.